ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف السني
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الثالث والعشرون
المجلد الثالث
ذي الحجة ١٤٤٧ هـ
حزيران - ٢٠٢٦ م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تأريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محمار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمنيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايو بابا دينى	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينا فاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسرى برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د.عبدالوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الإستراتيجية	الزعيم الأزهري/ معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 23

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

المحتويات

الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥م قراءة في المشهد السياسي	بدر الدين رحمة محمد علي	٢٣
العلاقات المغربية الموريتانية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في المدّة من ١٩٥٦-٢٠١١م	آدم محمد حسن ابكر كبس	٥١
الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)	عمار أبكر محمد إدريس	٦٩
الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام	يحيى حسن جديع صفاء خليل كاظم	١٠٣
بوكو حرام: رؤية في النشأة والقدرات وسبل المواجهة	عبـدهـ مختـار موسى	١٢٥
دبلوماسية الشراكة: دراسة في التوجه الصيني تجاه أفريقيا	امجد زين العابدين طعمة غسان كريم مجذاب	١٥٧

المجلد الثالث
العدد الثالث والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

شهر ذو الحجة ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

volume 3
Issue 22

Journal of African Studies

Dhul-Hijjah 1447
June . 2026

الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية	مهند عبد الواحد النداوي	١٩١
تاريخ نشأة نظام الحواكير في دارفور وتطورها(٢٠٠٨ – ٢٠١٨م)	حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني حافظ عمر محمد عمر	٢٢٣
قناة موزمبيق: الأمن البحري في مواجهة القرصنة والصراع الجيوسياسي	تامر سامي	٢٤٥
حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥م	محمود عبد السلام الدالي سعيد علي كوزي إدريس علي إدريس مخلوف	٢٧١
شخصية العدد: كوامي نكروما: سيرة قائد التحرر الإفريقي وبناء الدولة الغانية	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	٣١٣
عرض كتاب: داخل أفريقيا، تأليف: جون جنتر	لؤي جمعة فاضل	٣٢٥

حرب السودان وتداعياتها الأمنية
على الدولة الليبية ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٥م

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥م

د. محمود عبد السلام الدالي
جامعة بنغازي/ كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية
mahmudaldaly69@gmail.com

د. سعيد علي كوزي
جامعة الفاشر السودان
وجامعة بلاغراي
بنغازي ليبيا
saeedkozy@gmail.com

أ. إدريس علي إدريس مخلوف
جامعة بنغازي
كلية الدراسات العليا
edresali822@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٤/ ٢٠٢٦

تاريخ القبول:
٣٠/ ٤/ ٢٠٢٦

تاريخ النشر:
١/ ٦/ ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:
الصراع السوداني، الأمن القومي الليبي، الحدود السودانية الليبية، الجريمة المنظمة والتهريب، النزوح واللاجئون.

المجلد الثالث العدد (٢٣)
شهر ذو الحجة - ١٤٤٧هـ
حزيران ٢٠٢٦م

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جذور الحرب السودانية وأطرافها وتطورها خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٥م) وتحليل انعكاساتها على الأمن الليبي وسبل مواجهتها، بالاعتماد على مناهج صنع القرار ودراسة الحالة والمنهج التاريخي والقانوني. وقد استندت في جمع بياناتها إلى مصادر أولية وثانوية متنوعة شملت الكتب والدوريات المحكمة والرسائل الجامعية والتقارير الرسمية والمصادر الإلكترونية الموثوقة. وتوصلت النتائج إلى أن الحرب السودانية انعكست سلبًا على ليبيا من خلال تصاعد التهريب والجريمة المنظمة وتزايد النزوح نحو الجَنُوب، إضافة إلى تفكك السلطة السودانية وما نتج عنه من تهديد لاستقرار الحدود. وأوصت الدراسة بتعزيز الرِّقابة والتنسيق الأمني، وتقديم استجابة إنسانية فاعلة، ودعم جهود الاستقرار في السودان عبر التعاون الإقليمي والدولي.

War in Sudan and its Security Implications for the Libyan State (2023 – 2025)

Dr. Mahmoud Abdel Salam Al-Dali – University of Benghazi, Faculty of Economics – Department of Political Science.
mahmudaldaly69@gmail.com

Dr. Saeed Ali Kozy – University of El Fashir, Sudan & University of Belagri – Benghazi, Libya.
saeedkozy@gmail.com

Mr. Edris Ali Idris Makhlouf – Graduate Studies College, University of Benghazi
edresali822@gmail.com

Received:
25/4/2026
Accepted:
30/4/2026
Published:
1/6/2026

Keywords:
Sudanese Conflict, Libyan National Security, Sudan–Libya Border, Organized Crime and Smuggling, Displacement and Refugees

Journal of African Studies
volume (3)
Issue (23)
Dhul-Hijjah 1447 H

Abstract:

This study aims to identify the roots of the Sudanese war, its actors, and its development during the period (2023–2025), while analyzing its repercussions on Libyan security and possible approaches to address them. The research employs a combination of decision-making, case study, historical, and legal approaches. Data were collected from both primary and secondary sources, including scholarly books, peer-reviewed journals, academic theses, official reports, conference papers, and credible electronic resources. The findings reveal that the Sudanese war has negatively impacted Libya through the escalation of smuggling, organized crime, and increased displacement toward the south, in addition to the fragmentation of authority in Sudan and its implications for border stability. The study recommends strengthening border security and coordination, providing effective humanitarian responses, and supporting peace and stability in Sudan through regional and international cooperation.

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة الحرب السودانية خلال الفترة (٢٠٢٣–٢٠٢٥م)، والتي تعود جذورها إلى أحداث ١٧ ديسمبر ٢٠١٨، وتفاقمت حدتها بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في أبريل ٢٠١٩، نتيجة احتدام الخلاف بين قائد الجيش السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي). وقد خلّفت هذه الحرب تداعيات أمنية وسياسية واسعة على دول الجوار، خصوصًا ليبيا، ولا سيما في الجَنُوب الشرقي المتاخم للحدود السودانية، حيث تعاني البلاد من هشاشة أمنية ناتجة عن الانقسام السياسي والعسكري.

ومع تحوّل الصراع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣ إلى حرب أهلية مفتوحة بين الجيش وقوات الدعم السريع، وعدم قدرة أي طرف على حسمها حتى الآن، باتت هذه الحرب مرشحة للاستمرار لفترة طويلة، مع ما يحمله ذلك من مخاطر كارثية على ليبيا. فالحدود المشتركة التي تمتد لمسافة ٣٨٢ كم، تجعل من ليبيا ساحة مفتوحة لتداعيات النزاع، أبرزها انتشار الجريمة المنظمة، وتهريب السلاح، والاتجار بالبشر، ويزداد الخطر مع احتمالات توطين النازحين في الجَنُوب الليبي، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي قد تُغذّي الصراع وتحوّله إلى حرب أهلية شاملة، على غرار ما شهدته الصومال واليمن وليبيا نفسها.

إن طول أمد الحرب سيؤدي إلى تفاقم الفوضى والانقسامات داخل السودان، مما يهدد بانهيار مؤسسات الدولة وتجزئتها، وينعكس ذلك على تفاقم الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك النزوح الجماعي والتهجير القسري، وهو ما ستكون له تداعيات أمنية خطيرة على الإقليم بأسره، وبخاصة ليبيا التي تعاني من أوضاع داخلية هشة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التداعيات الأمنية المعقدة للحرب السودانية (٢٠٢٣–٢٠٢٥م) على الدولة الليبية. فقد أسهمت حالة عدم الاستقرار في

السودان، وما رافقها من انهيار مؤسسات الدولة، وتصاعد العنف المسلح، وتمدد الجماعات الإجرامية، في تحويل الحدود السودانية–الليبية إلى بؤرة للفوضى وممرًا لعمليات التهريب والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تسرب السلاح وتنامي نفوذ الجماعات المسلحة. وبالنظر إلى هشاشة الوضع الأمني والسياسي داخل ليبيا، فقد أصبحت البلاد أكثر عرضة للتأثر المباشر بتداعيات هذا النزاع، بما يهدد أمنها القومي واستقرارها الداخلي.

وعليه، تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أبرز التداعيات الأمنية للحرب السودانية (٢٠٢٣–٢٠٢٥م) على ليبيا، وكيف انعكست على أوضاعها الداخلية وحدودها الجنوبية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

١– ما طبيعة الحرب السودانية وأسبابها ومظاهرها الداخلية؟

٢– ما المراحل التي مرت بها الحرب السودانية خلال الفترة (٢٠٢٣–٢٠٢٥م)؟

٣– ما أبرز التداعيات الأمنية للحرب السودانية على الحدود الليبية؟

٤– كيف أثرت هذه التداعيات في استقرار الوضع الأمني داخل ليبيا؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن الحرب السودانية (٢٠٢٣–٢٠٢٥م) لم تقتصر آثارها على الداخل السوداني، بل امتدت تداعياتها بشكل مباشر إلى ليبيا، لا سيما على الصعيد الأمني؛ ويرتبط ذلك بالحدود الطويلة المشتركة بين البلدين، وانتشار الجماعات المسلحة، والتهريب، والهجرة غير الشرعية، ما يجعل الوضع الأمني الليبي هشًا ومعرضًا لتفاقم التوترات والجريمة المنظمة كنتيجة مباشرة للنزاع السوداني.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لأزمة تُعد من أخطر الأزمات في المنطقة، إذ لا تهدد أمن واستقرار السودان فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل دول الجوار، وخصوصًا ليبيا، من خلال التأثير المباشر على الوضع الأمني على الحدود الجنوبية وتفاقم تهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية.

كما تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها تمثل إضافة نوعية إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مع التركيز على البعد الجغرافي السياسي لإدارة الصراعات الدولية وتأثيرها على الأمن الإقليمي. ويساهم هذا البحث في تعزيز المعرفة العلمية حول كيفية تداخل الأبعاد الأمنية والسياسية والجغرافية في دراسة النزاعات المعاصرة، وهو ما يهم الباحثين في الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية على حد سواء.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- التعرف على الجذور التاريخية للنزاعات والحروب في السودان.

٢- دراسة الأطراف المباشرة وغير المباشرة المشاركة في الحرب، وأساليب وآليات كل طرف في إدارة الصراع.

٣- الوقوف على مراحل تطور الحرب السودانية خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٥م).

٤- تحليل تأثير الحرب السودانية على الوضع الأمني الليبي، وسبل مواجهتها.

٥- تقديم أبرز النتائج والتوصيات التي قد تساعد صانع القرار في ليبيا على التعامل مع تداعيات الحرب السودانية وتقليل آثارها على الأمن والاستقرار.

مناهج الدراسة:

انسجامًا مع طبيعة الموضوع وتشابك أبعاده وامتداد نطاقه الزمني، وبالانطلاق من أن الدراسة العلمية الجادة تستند إلى مناهج متعددة يتيح كلٌّ منها مقاربةً مختلفةً للموضوع، لم تقتصر الدراسة على منهج واحد، وإنما حاولت الاستفادة من أكثر من منهج، وذلك على النحو الآتي:

١- منهج صنع القرار:

أُستخدم هذا المنهج للكشف عن سلوك وقرارات صناع القرار والقادة السياسيين والأطراف المؤثرة في الأزمة السودانية. ويقوم منهج صنع القرار على افتراض أن الصراعات المحلية والدولية هي نتيجة لتفاعلات قرارات يتخذها فرد أو مجموعة من الأفراد أو المؤسسات المسؤولة عن صياغة سياسات الدولة. ولم يقتصر توظيف هذا المنهج على تحليل القرارات السابقة والحالية، بل امتد إلى تحليل أنماط سلوك الفاعلين السياسيين والعسكريين بما يسمح بتوقع مسارات قراراتهم المستقبلية في ضوء المعطيات الراهنة، واستشراف اتجاهات التفاعل المحتملة بينهم.

٢- منهج دراسة الحالة:

يُعد من أبرز المناهج في دراسة الظواهر والأزمات والحروب، إذ يقوم على جمع بيانات معمقة حول دولة معينة أو استقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو أزمة أمنية في منطقة ما. وقد تم اعتماده في هذه الدراسة لتحليل الحرب السودانية وتداعياتها، من خلال فهم الخصوصية البنيوية للأزمة السودانية وسياقها السياسي والاجتماعي والأمني. كما أتاح هذا المنهج تقدير احتمالات تطور الأزمة أو احتوائها، عبر تحليل عناصر القوة والضعف لدى الأطراف الفاعلة، بما يدعم بناء تصورات مستقبلية لمساراتها المحتملة.

٣- المنهج التاريخي:

يعتمد هذا المدخل على تتبع تسلسل الوقائع والأحداث المترابطة، وهو ما يساعد في فهم جذور الأزمات ودوافع اندلاع الحروب. وقد وُظف في هذه الدراسة بالعودة إلى أحداث التاريخ السوداني المعاصر للكشف عن أسباب وجذور الحرب السودانية خلال الفترة قيد البحث. ولم يقتصر دوره على التفسير التاريخي، بل أسهم في رصد الأنماط المتكررة في الحياة السياسية السودانية، بما يوفر مؤشرات يمكن القياس عليها في استشراف مستقبل الأزمة واحتمالات تكرار السيناريوهات السابقة أو تجاوزها.

٤- المنهج القانوني:

أُستخدم هذا المنهج لتحديد القواعد المنظمة لعمل المؤسسات المكونة للنظام السياسي، وكيفية تجاوز بعض الأطراف للأطر القانونية في السودان، مما أسهم في تعقيد الأزمة واستمرارها. كما مكّن هذا المنهج من تقييم فرص إعادة بناء الشرعية الدستورية وإمكانية إصلاح مؤسسات الدولة أو استمرار حالة التجاوز القانوني، الأمر الذي يساعد في استشراف مستقبل النظام السياسي السوداني في ضوء احتمالات الانتقال إلى وضع دستوري مستقر أو استمرار حالة الاضطراب المؤسسي.

أسباب اختيار الموضوع:

١- دوافع ذاتية ترتبط بتخصص الباحثين في العلوم السياسية والجغرافيا السياسية، واهتمامهم العلمي بتحليل قضايا الصراعات والحروب الأهلية وتداعياتها على الأمن الإقليمي والدولي.

٢- حداثة الموضوع وما يتيحه من فرص بحثية جديدة، خاصة في ظل التحولات المستمرة في الإقليم.

٣- ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بصورة مستقلة ومباشرة، مما يعزز أهمية تقديم دراسة تحليلية معمقة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصور تحليلي للصراعات والحروب الأهلية وتداعياتها على أمن المنطقة، عبر دراسة نموذج بارز يتمثل في الحرب في السودان وانعكاساتها على الأمن الوطني الليبي، وذلك بالنظر إلى الأهمية الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة بالنسبة للدول الإقليمية والدولية.

طرق وأساليب جمع البيانات:

نظرًا لطبيعة الدراسة التي تتناول أبعاد وتأثيرات الحرب السودانية على النواحي الأمنية لدولة ليبيا، فإن جمع البيانات يتم عبر الاعتماد على كلٍ من المصادر الأولية والمصادر الثانوية، لضمان تحقيق أكبر قدر من الدَّقَّة والموضوعية.

وتتمثل هذه المصادر في:

– الكتب العلمية المتخصصة التي تناولت موضوعات الأمن القومي، الأزمات الإقليمية، والهجرة غير الشرعية.

– الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) ذات الصلة بموضوع الدراسة، سواء المنشورة أو غير المنشورة.

– المجلات والدوريات المحكمة التي تتناول القضايا الإقليمية والأمنية والسياسية في المنطقة.

– التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة الليبية وتأثيراتها.

– أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات العلمية المتخصصة.

– الصحف اليومية والمواقع الإلكترونية النشرات الإخبارية ذات المصداقية العالية، التي تقدم تغطيات وتحليلات ذات صلة بموضوع الدراسة.

– قواعد البيانات الأكاديمية المتاحة عبر الإنترنت، مثل Google Scholar وغيرها، لتوثيق آخر الأبحاث والدراسات الحديثة ذات الصلة.

وبهذا التنوع في مصادر جمع البيانات، تسعى الدراسة إلى الإحاطة بالموضوع من مختلف الزوايا والتمكن من استخلاص استنتاجات علمية دقيقة.

حدود الدراسة:

١- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على السودان باعتباره المجال الرئيس للبحث، مع التركيز على بعض الأطر الجغرافية المجاورة المتأثرة بالحرب، وبوجه خاص ليبيا. وقد تم اختيار هذا الإطار الجغرافي لحصر الأزمة في نطاق محدد وتحليل انعكاساتها المباشرة والإقليمية.

٢- الحدود الزمنية: يغطي الإطار الزمني للدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٣م، التي شهدت اندلاع الحرب المفتوحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في ١٥ أبريل ٢٠٢٣، حتى عام ٢٠٢٥م، وذلك باعتبار أن الحرب ما زالت مستمرة دون حسم نهائي لأي من الطرفين، مع ما يترتب عليها من تداعيات وانعكاسات على أمن واستقرار ليبيا.

المحور الأول: الدراسات السابقة:

دراسة أبو شوك (٢٠٢١) عن الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠١٩) قدّم المؤلف مقاربة توثيقية-تحليلية لثورة ديسمبر ٢٠١٨ التي أسقطت الرئيس السوداني عمر البشير وبعض رموز نظام الإنقاذ، مع التركيز على المفاوضات بين قِوَى إعلان الحرية والتغيير واللجنة الأمنية العليا، والتي أسفرت عن صياغة الوثيقة الدستورية للحكومة الانتقالية وأولوياتها السياسية واختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

دراسة بشارة (٢٠٢١) بعنوان تحديات بحجم السودان وثورته ركّزت الدراسة على حكومة الإنقاذ (١٩٨٩–٢٠١٩) ومرتكزاتها الفكرية والسياسية، والأسباب غير المباشرة لاندلاع الثورة الشعبية في ديسمبر ٢٠١٨، مع إبراز دور الفاعلين الثوريين وآليات نضالهم السلمي، وتوضيح تأثير الحرمان النسبي المادي والمعنوي على تصاعد الغضب الجماهيري.

دراسة عبد الكريم وعصام (٢٠٢٠)التي تناولت آخر أيام البشير الثورة المرحلة الانتقالية: تناولت مراحل الثورة الانتقالية، ومحطات الصراع بين نظام البشير والقوى السياسية، وأزمة النظام والمجتمع على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع عرض تفصيلي للاحتجاجات ومسار الثورة عبر فصول الدراسة المختلفة.

دراسة دعاس (٢٠١٥) عن الصراعات والحروب الأهلية في السودان دارفور نموذجًا. ركّزت على الصراعات والحروب الأهلية في السودان، مع نموذج إقليم دارفور (١٩٨٧–٢٠٠٤)، متناولًا الإطار الطبيعي والبشري للصراع، ونتائج الصراع على السكان والدولة، ودور الهيئات الإقليمية والدولية (جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة) في محاولات حل النزاع.

دراسة أحمد (٢٠٢١ (تناول الصراع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وتحليل العوامل التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي ساهمت في تفاقم النزاع، مع التركيز على تداعياته السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية.

نتائج الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات السابقة إلى النُّقَط المشتركة التالية:

أن الحرب السودانية تتميز بطابع أهلي داخلي.

أن الحرب مرت بعدة مراحل مختلفة.

أن للحرب السودانية دوافع وأسباب خاصة بها تميزها عن الحروب الأهلية الأخرى في القارة الأفريقية.

وبناءً على ذلك، تركز هذه الدراسة على الجوانب الجديدة التالية:

- أسباب ودوافع الحرب السودانية خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥م.
- تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لاندلاع الحرب ٢٠٢٣–٢٠٢٥م.
- تحليل دور القِوَى المحلية والإقليمية خلال مدّة الدراسة.
- دراسة التأثيرات الأمنية للحرب السودانية على الدولة الليبية خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥م.

استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في التسلسل المنطقي للدراسة، وفهم أحداث ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٨ وإزاحة نظام البشير في أبريل ٢٠١٩، والتداعيات التي واجهت الفترة الانتقالية، بالإضافة إلى الصراعات والحروب الأهلية السابقة في دارفور. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على تداعيات الأزمة السودانية خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥ على الأمن الليبي واستقرار الدولة الليبية.

المحور الثاني: أسباب الحرب السودانية ٢٠٢٣-٢٠٢٥م

إن الحرب السودانية التي اندلعت منذ عام ٢٠٢٣م، ولاتزال مستمرة حتى يومنا هذا تعتبر من أبرز الحروب التي شهدتها البلاد، حيث أبرزت العديد من التحديات السياسية والاجتماعية، وهذا يعود للعديد من الأسباب، والتي تمثل تسميتها الي أسباب (مباشرة غير مباشرة).

وتشير الأسباب المباشرة إلى الأحداث والظروف الفورية التي أدت إلى نشوب الحرب، مثل الاحتجاجات الشعبية ضد النظام الحاكم والانقسامات العرقية، والصراعات على الموارد إذ كانت الاحتجاجات تعبيرًا عن الاستياء من السياسات الاقتصادية والاجتماعية مما ساهم في تأجيج الأوضاع.

أما الأسباب غير المباشرة، فهي ترتبط بالسياق التاريخي والاجتماعي والسياسي الذي ساهم في تفشي الحروب وتشمل هذه الأسباب الفساد المستشري وتدهور الأوضاع الاقتصادية والتهميش الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع الأمر الذي ساهم بشكل أو بأخر في خلق حالة انعدام الثقة بين الأطراف المتحاربة داخل الدولة السودانية.

عمومًا يمكن تفصيل الأسباب المباشرة والغير مباشرة للحرب السودانية وفق الصياغ التالي:

أ- الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب السودانية

إن الدولة السودانية / السودان تتميز بتاريخ طويل من الصراعات السياسية والاجتماعية، غير أن الحرب التي بدأ اشتعالها في ابريل عام ٢٠٢٣م، قد شكّلت نقطة تحول بارزة في مسار البلاد والواقع قد جاءت هذه الحرب استجابة للغضب الشعبي ضد الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والفساد الممنهج، بالإضافة الي القمع السياسي الذي مارسه النظام السياسي بقيادة الرئيس عمر البشير.

ففي شهر أبريل عام ٢٠١٩ تم عزل الرئيس عمر البشير عن السلطة بعد ثلاثة عقود من الحكم، وهو ما كان بمثابة نقطة تحول في مسار السودان السياسي تلا ذلك تعيين عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء بالحكومة الانتقالية، مما أثار آمالًا جديدة في إمكانية تحقيق التحول الديمقراطي والإصلاحات اللازمة.

ولكن سرعان ما واجهت الحكومة الانتقالية تحديات كبيرة كان ابرزها الانقسامات السياسية والصراعات المتجددة على السلطة وفي عام ٢٠٢٣ تفاقمت الأوضاع مع اندلاع اشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع مما أضاف مزيدًا من التعقيد على الأوضاع في السودان، ولاشك أن دراسة الأسباب المباشرة التي أدت إلي نشوب الحرب في السودان من شأنها أن تسهم في فهم طبيعتها الأمر الذي ربما يساعد على وضع استراتيجية فعالة لإنها تلك الحرب وتحقيق الاستقرار في السودان ولهذا جاء هذا المطلب بتناول الأسباب المباشرة التي أدت الي اندلاع الحرب، وعزل الرئيس عمر البشير وأيضا تعيين وعزل الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك وذلك كما يلي:

أولًا: اندلاع الانتفاضة عام ٢٠١٨.

ثمة مسببات جوهرية لهذه الانتفاضة أنها ليست وليدة اللحظة ودليل ذلك يمثل في انفصال جَنُوب السودان في ٢٠١١ ونظام الرئيس عمر البشير على المحك، ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي نتجت عن فقدان ثلاثة أرباع عائدات النفط السوداني، حيث انفقت٨٠٪ من عائدات الدولة على قطاعين الأمني والعسكري (بلدو، ٢٠٢٣م).

وبلغت مشكلات النظام الحاكم ذروتها اقتصاديًا وسياسيًا في عام ٢٠١٨، عندما أجازت الحكومة الموازنة السنوية التي عكست حجم الأزمة الاقتصادية واختلال أولويات الصرف الحكومي وظهر ذلك الاختلال في تصاعد مصروفات الأجهزة الأمنية، مقارنتها بمصروفات مؤسسات الخدمة الاجتماعيَّة مثل (الصحة، والتعليم)

ودعم معاش الشرائح الضعيفة في المجتمع (صحيفة الوطن، ٢/ ١/ ٢٠١٨). وترتب على هذه الميزانية خفض جديد لقيمة العملة السودانية في مقابل الدولار الأميركي الذي ارتفع سعره الرسمي من ٦,٩ جنيهات إلى ١٨ جنيهًا، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٦٠ ٪، وقد واصل الدولار الارتفاع بوتيرة غير مسبوقة، حيث بلغ السعر الرسمي للدولار الواحد ٤٧,٥ جنيهًا بحلول كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٨، بينما تجاوز السعر في السوق السوداء ٧٠ جنيهًا، وصحب هذا الارتفاع في معدلات التضخم، التي بلغت نسبته٪ ٦٨,٩٤ (عريف،١/ ١٢/ ٢٠١٨).

واستجابة لتحديات الموازنة، قررت الحكومة رفع الدعم عن القمح؛ وهو سلعة استراتيجية لقوت المواطن السوداني، ونتيجة لذلك ارتفع سعر كيس)شوال(القمح زنة ٥٠ كيلو غرا مًا من ١٥٦ جنيهًا إلي ٤٥٠ جنيهًا، وتضاعف سعر رغيف الخبز الواحد ليصل إلى جنيه واحد، مع انخفاض في وزنه، كما شهدت الأسواق شحًا في كَمّيَّة دقيق القمح المعروضة، مما أدى إلى توقف بعض المخابز عن العمل، ونتيجةً لانخفاض المعروض من الخبز في الأسواق وارتفاع أسعاره، الأمر الذي ساهم في ظهور سلسلة من الاحتجاجات العفوية في بعض المدن السودانية في بداية عام ٢٠١٨ (عريف، ١٢/ ١/ ٢٠١٨).

وفي سبتمبر ٢٠١٣ اندلعت احتجاجات هائلة مناهضة للحكومة إثر خفض الدعم الحكومي للوقود إلا أنها تعرضت هذه الاحتجاجات لقمع وحشي أسفر عن مقتل ١٨٥ محتجًا، مع وإفلات المسئولين من العقاب (بلدو، ١٢/ ٢/ ٢٠١٩م).

ولمواجهة هذا الواقع، اتخذ المصرف المركزي خطوات لتجفيف السيولة وتحديد سقف السحب النقدي من المصارف وأجهزة الصرّاف الآلي بهدف السيطرة على سعر الصرف في مقابل الدولار الأميركي، أدت هذه الإجراءات أزمة حادّة في تداول النقد مما دفع العديد من عملاء المصارف إلى سحب مبالغ كبيرة من أموالهم المودعة، ونتيجة ضعف المخزون من النقد الأجنبي في المصرف المركزي، حدث أزمة في توفير المواد

النفطية مما أدى الي ظهور صفوف طويلة من السيارات أمام محطات الوقود وتأثرت حركة المواصلات الداخلية والخارجية بشكل كبير(صالح، ١/ ٥/ ٢٠١٨).

وفي خضم هذه الأحداث لم يمثل اندلاع الاحتجاجات في مدينة عطبرة الشِّمالية في ١٩ ديسمبر٢٠١٨ مفاجأة على الإطلاق وهي الاحتجاجات التي سرعان ما تبعتها العديد من الحشود الأخرى المنظمة بشكل جيد.

وكعادته لجأ النظام السوداني إلى الإجراءات الصارمة التي يتبناها في مثل هذه المواقف، حيث كشفت التقارير عن الاستخدام المفرط للقوة، وتعرض المتظاهرون للقنص من قبل أفراد الأمن، لم تثبط هذه الحملات عزيمة المحتجين، بل مثلت وقودًا إضافيًا لها (أوتي،١٢/ ٢/ ٢٠١٩م)

واستمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في السودان. وفي ٢٠١٨ شهدت البلاد قمعًا مستمرًا للحقوق المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وأعادت الحكومة فرض الرِّقابة المسبقة على الصِّحافة وصادرت أعدادًا كاملة من الصحف المستقلة، كما قامت باعتقال الصحفيين بشكل تعسفي (منظمة العفو الدولية، ٢/ ١١/ ٢٠١٨).

وفي دارفور ارتكبت قوات الأمن السودانية في ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩ – وفقًا لتقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالسودان العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان شملت هذه الانتهاكات عمليات إطلاق نار بشكل عشوائي ونهب وإحراق المنازل وقرى بالإضافة الي أفعال تعذيب، ومعاملة غير إنسانية ومهينة للمدنيين واستخدام مفرط في القوة (مجلس الأمن، ١٠/ ٩/ ٢٠١٩م).

وصلت الاحتجاجات التي اندلعت في السودان منذ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ إلى حالة من توازن القِوَى بين نظام الحكم والقوى المنتفضة ضده؛ فلم يتمكن النظام من قمعها، كما فعل في انتفاضة أيلول/ سبتمبر٢٠١٣، ولم تهبط عزائم المنتفضين من القِوَى الشبابية والمعارضة عن النضال رغم عدم قدرتهم على تحقيق

تقدم ملموس نحو أهدافهم المعلنة(المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، / ١١/ ٤/ ٢٠١٩م).

وفي أعقاب انتفاضة شعبية من قبل الشعب السوداني قام مسؤولون عسكريون في أبريل/ نيسان ٢٠١٩ بعزل الرئيس عمر البشير وحكومته من السلطة(منظمة العفو الدولية، ١١/ ٤/ ٢٠١٩م).

وبعد ذلك، شكَّل الجيش المجلس العسكري الانتقالي الذي حكم البلاد حتى أغسطس/ ٢٠١٩ وفي أعقاب مفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير المتمثلة في تحالف يضم منظمات المجتمع المدني السوداني وأحزاب المعارضة، تم التوقيع على إعلان دستوري في ١٧ أغسطس/ آب ٢٠١٩. ووافقت الأطراف الموقعة على تشكيل حكومة انتقالية تقود البلاد لفترة أولية تبلغ ٣٩ شهرًا أي حوالي ثلاث سنوات ونصف (منظمة العفو الدولية، ١٠/ ٣/ ٢٠٢٠م).

وفي ٢١ أغسطس/ آب ٢٠١٩، تم حل المجلس العسكري الانتقالي وعُيّن مجلس جديد سُمّي مجلس السيادة، الذي تشكل من أحد عشر عضوًا (ستة مدنيين وخمسة عسكريين) أصبح عبد الفتاح البرهان، الذي كان يشغل منصب قائد القوات المسلحة السودانية رئيسًا لمجلس السيادة بينما أصبح محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائبًا له وعُيِن عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء (منظمة العفو الدولية، ١٠/ ٣/ ٢٠٢٠م)

ثانيًا : تشكيل حكومة عبد الله حمدوك.

وجرى تواصل طويل ووساطات أجرتها دول ومنظمات إقليمية ودولية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير أسفرت عن توقيع الوثيقة الدستورية التأسيسية في ١٧ أغسطس/ ٢٠١٩. تُعدّ هذه الوثيقة المرجعية الدستورية والقانونية للفترة الانتقالية في السودان، حيث نصت على صيغة لتقاسم السلطة المؤقتة بتشكيل المجلس السيادي، الذي يتكون من عشرة أعضاء برئاسة الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان منهم خمسة من المكون العسكري وخمسة من قِوَى الحرية والتغيير بالإضافة

إلى عضو مسيحي يُعتمد عليه من أجل ترجيح الكِفّة في حالة حدوث خلاف، وهي الأستاذة رجاء عبد المسيح نيكولا (حامد، ٧/ ٨/ ٢٠٢٣م). وتم الاتفاق على تشكيل حكومة مدنية لمدة ٣٩ شهرًا، تتولى إدارة الفترة الانتقالية الأولى بقيادة الدكتور عبد الله حمدوك والتي سُميت «حكومة الكفاءات». ومع ذلك، احتفظت القوات المسلحة بحق تعيين وزيري الدفاع والداخلية (حامد، ٣١/ ٧/ ٢٠٢٣م).

غير أن تلك الحكومة لم تتمكن من تلبية احتياجات الشعب حتى قام الجيش بالاستيلاء على السلطة، مما أدى إلى توقف عملية الانتقال الديمقراطي في السودان ففي يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، اعتقلت قوات أمن سودانية مجهولة الهُوِيَّة رئيس الوزراء آنذاك عبد الله حمدوك في منزله بالإضافة إلى اعتقال العديد من الأعضاء المدنيين البارزين الآخرين في الحكومة الانتقالية (قناة الجزيرة، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٢١).

وفرض التلفزيون السوداني حالة الطوارئ على الصعيد الوطني وألغى بعض المواد المختارة من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لعام ٢٠١٩ بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٢٠، والتي سنشير إليها لاحقًا في هذا التقرير باسم «الوثيقة الدستورية» وتنص هذه الوثيقة على تشكيل حكومة مدنية-وعسكرية مشتركة (أكستراء نيوز،٥/ ١٠/ ٢٠٢١م).

وكان إجبار رئيس الحكومة عبد الله حمدوك على تقديم استقالته بمثابة نهاية لعملية التحول الديمقراطي التي بدأت في أغسطس ٢٠١٩ بتوقيع الوثيقة الدستورية مما جعل الجيش، من الناحية الفعلية، مسيطرًا بشكل كامل على الحكم (ريدرس ومركز SOAS،2020).

ونظرًا للغضب من إجراءات الجيش خرج محتجون سودانيون إلى الشوارع مطالبين بالتحول كليًا إلى حكم مدني فيما ردت قوات الأمن على المظاهرات باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين.

ثالثًا : اشتباكات الجيش وقوات الدعم السريع السودان ٢٠٢٣.

هو نزاع مسلح بدأ في الخامس عشر من أبريل عام ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية التي يقودها عبد الفتاح البرهان وبين قوات الدعم السريع تحت قيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وبدأت تلك الاشتباكات بهجمات متبادلة بين الطرفين لم يتسنَّ بعد معرفة الجهة التي بدأ إطلاق الرصاصة.

ومن المهم القول إن هذه الاشتباكات تركزت في يومها الأول في العاصمة الخُرْطُوم وخصوصًا في محيط القصر الرئاسي ومطار الخُرْطُوم الدُّوَلِيّ، لكن تلك الاشتباكات امتدت في الأيام اللاحقة إلى مدن وبلدات أخرى في ولايات مختلفة وتحديدًا في الولاية الشِّمالية وولاية دارفور بما في ذلك الشمال والجَنُوب والشرق والغرب (مزدلفة، ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٣م).

وتجدر الإشارة إلي أن تلك الاشتباكات تميزت في أسبوعها الأول بتبادل الاتهامات بين الطرفين المتناحرين وتضارب الأنباء، حيث أعلن كلا الطرفين سيطرتهما على العديد من المواقع الحكومية الرئيسية، بما في ذلك القصر الرئاسي ومطار الخُرْطُوم الدُّوَلِيّ وتلفزيون السودان ومواقع أخرى، ومع ذلك، ظل الوضع على الأرض متأرجحًا بين كرّ وفرّ دون تغيير حقيقي أو مؤثر في أماكن السيطرة. وتبادل الطرفان كذلك الاتهامات بشأن تلقي دعم خارجي حيث ذكرت قوات الدعم السريع في بيان لها يوم ١٦ أبريل أن قواتها تعرضت لقصف من طائرة أجنبية في بورتسودان(قناة العربية، ١٦/ ٤/ ٢٠٢٣). وذكر الجيش السوداني في ١٨ أبريل أنه رصد دعمًا محليًا وإقليميًا حصلت عليه قوات الدعم السريع (جريدة المدن، ٢٠/ ٤/ ٢٠٢٣م).

ومع استمرار المعارك، قامت عشرات الدول العربية والأوروبية والولايات المتحدة ودول أخرى بعمليات إجلاء وإخلاء لبعثاتها الدبلوماسية ولمواطنيها من العاصمة الخُرْطُوم ومدن أخرى في السودان، ومما سبق يتضح ان مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كبيرة بدأت بالانتفاضة الشعبية في ديسمبر ٢٠١٨

التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل ٢٠١٩ بعد ٣٠ عامًا من الحكم جاءت هذه الانتفاضة نتيجة الاحتجاجات ضد الفساد والفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية حيث تجمع المواطنون في الشوارع مطالبين بالتغيير.

وبعد رحيل البشير، تم تشكيل حكومة انتقالية برئاسة عبد الله حمدوك والتي كانت تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلاد، ومع ذلك واجهت الحكومة العديد من التحديات، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والصراعات الداخلية.

وفي أكتوبر ٢٠٢١ تعرضت الحكومة للاستيلاء عليها من قبل الجيش مما أدى إلى عودة الحكم العسكري والفوضى السياسية اللذان ساهما في استمرار حالة التدهور مما أدى إلى اشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في عام ٢٠٢٣ مما زاد من تعقد المشهد السياسي والأمني.

وتظهر هذه الأحداث أن السودان ما زال في مرحلة انتقالية صعبة حيث تتطلب الحلول الشاملة تعاون جميع الأطراف المعنية لتحقيق السلام والاستقرار.

ب- الأسباب الغير مباشرة لاندلاع الحرب

إن الحرب السودانية التي اندلعت بين عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٥م نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل غير المباشرة قد ساهمت في خلق بيئة صراعية معقدة، هذه الأسباب تتجاوز الأحداث الفورية، وتستند إلى جذور تاريخية واجتماعية واقتصادية عميقة، وذلك ما يلي.

أولا: الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير.

ترجع بعض جذور الحرب الحالية في السودان إلى السياسات الأمنية لنظام الرئيس عمر البشير، الذي عمل على بث الفرقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية وتقسيمها إلى مراكز قِوَى متنافسة، فقد وظف قوات الدعم السريع أثناء الصراع في دارفور من أجل موازنة نفوذ الجيش مما يضمن عدم تمكن أي من الفصائل العسكرية

من الإطاحة به.

ويعود ذلك إلى عدم ثقة البشير في الجيش الذي يُعتبر أقوى مؤسسة في السودان والذي قاد العديد من الانقلابات العسكرية في الماضي. ورغم استدعاء البشير لقوات الدعم السريع عام ٢٠١٩ لمحاولة السيطرة على الانتفاضة التي أطاحت به إلا أن هذه القوات لم تستمر في الدفاع عن حكمه، بل تحالفت مع الجيش للإطاحة به (Verho-even 20/ 04, 2023)

ومن ناحية أخرى، فقد تسببت سياسات الرئيس عمر البشير في تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية. ومع انفصال جَنُوب السودان عام ٢٠١١ خسرت السودان نحو ثلاثة أرباع ثروتها النفطية والتي أصبحت في حوزة الدولة الوليدة في الجَنُوب منذ ذلك الحين انشغل رجال المؤسسة العسكرية سواء من الجيش أو قوات الدعم السريع في تراكم الثروة من خلال جني أرباح النفط، بالإضافة إلى السيطرة على بعض الأنشطة التجارية الرئيسية ذات الصلة بإنتاج وتصدير اللحوم وتهريب الذهب، وغيرها من الممارسات التي زادت من حرص المؤسسة العسكرية وأفرادها على الحفاظ على سلطاتهم لضمان استمرارية ثرواتهم ومكتسباتهم الاقتصادية المادية(أبوبكر،٦/ ٧/ ٢٠٢٣).

ثانيا: الخلاف بين المكون العسكري.

لقد جمعت الصداقة والتعاون بين قائد الجيش البرهان وقائد قوات الدعم السريع حميدتي لمدة عقدين كاملين حيث تعارف الرجلان خلال أزمة دارفور في عام ٢٠٠٣ عندما ساعد حميدتي الجيش في التغلب على الميليشيات في المنطقة. وقد عززت العلاقات بينهما في أبريل ٢٠١٩، حيث اتفق الطرفان على أن مصلحة السودان العليا تقتضي إسقاط نظام البشير. (عبد العاطي، ١٧/ ٤/ ٢٠٢٣). وفيما بعد ساد سوء الفهم بين الطرفين حيث دعم حميدتي المدنيين الداعين للتحول المدني الفوري وهيكلة القوات المسلحة؛ بينما تمسك البرهان بسيطرة القوات المسلحة على زمام المبادرة وعدم المساس بالقوات المسلحة، وأدى ذلك إلى اندلاع صراع مسلح عنيف بين قائد الجيش

عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، شريكه في الانقلاب العسكري على حكومة عبدالله حمدوك الانتقالية الذي وقع في ١٥ أبريل ٢٠٢١.

واتخذ قائد الدعم السريع وقائد الجيش موقفين متناقضين في أثناء جلسات الحُوَار السياسي مع القِوَى المدنية الهادفة إلى إنهاء الانقلاب العسكري الذي قاما به. ففي محور دمج القِوَى العسكرية حاول البرهان إضعاف محمد دقلو من خلال المطالبة بدمج قوات الدعم السريع في الجيش خلال عامين، بينما سعى دقلو لكسب مزيد من الوقت بطلب الدمج على مدى عشر سنوات.

وأدت هذه التناقضات بين القائدين إلى البحث عن وسيلة أخرى لإدارة خلافاتهما، مما نتج عنه مواجهة مسلحة بين القوتين في العاصمة الخُرْطُوم ومدن الولايات. جاءت هذه المواجهات في محاولة لتغيير توازن القِوَى بعد فشل التوازن القائم في إدارة الخلافات السياسية بينهما. يُعتبر هذا الصراع العنيف تغييرًا في قواعد اللعبة، من أجل الوصول إلى نقطة توازن جديدة بين الطرفين، وبالتالي إعادة التفاوض بناءً على نتائج هذا الصراع (عوض، ٢٣/ ٥/ ٢٠٢٣).

وتواجه عملية دمج قوات الدعم السريع في الجيش صعوبات كبيرة، حتى في ظل التسويات الحالية، مما قد يؤدي إلى استمرار الصراع حتى إنهاء أحد الأطراف الآخر بشكل نهائي. ويعزز هذا الوضع تعدد الأطراف الإقليمية المعنية بالإضافة إلى زيادة احتمالية انتعاش حروب الوكالة(مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٩/ ٧/ ٢٠٢٣).

وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في السودان في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، حاولت عدة مبادرات للوساطة الدولية والإقليمية إنهاء المأزق السياسي في البلاد لكنها لم تحقق نجاحًا يُذكر. لم تتمكن أي من هذه المبادرات من اكتساب قوة دفع كافية لكسر الجمود ووضع السودان على مسار انتقال ديمقراطي مدني.

ومن بين العوامل التي أثرت على مصداقية هذه المبادرات كان التنافس بين

الوسطاء أنفسهم والمواقف الإشكالية للجهات الفاعلة المعنية بناءً على ذلك لم تُظهر الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في السودان مثل لجان المقاومة وقوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين السودانيين، ثقة كبيرة في هذه العمليات. ورغم ذلك، يبقى دور الجهات الفاعلة الدولية في إنهاء الانقلاب حاسمًا، نظرًا لتعقُّد الوضع واتساع الهوة بين الجهات الفاعلة السودانية. وعلى الرغم من حالة التفاؤل التي رافقت العملية السياسية التي بدأت في الخامس من ديسمبر ٢٠٢٢، والتي كانت تهدف إلى إخراج السودان من دائرة الجمود السياسي الذي عانى منه الشعب السوداني في الفترة الأخيرة وما تضمنته من محاولات لضم مختلف الأطراف التي لم تنضم إلى الاتفاق الإطاري، بما في ذلك عدد من القِوَى المدنية والحركات المسلحة، تمهيدًا لتوقيع المسودة النهائية خلال شهر أبريل ٢٠٢٣.

إلا أن اندلاع الصراع بين الجيش الوطني وقوات الدعم السريع منذ الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣ بسبب عدم التوافق بينهما على ترتيبات الإصلاح الأمني والعسكري المضمنة في الاتفاق الإطاري أدى إلى تراجع الآمال في تجاوز مرحلة صعبة نتج عنها جملة من الإجراءات الاستثنائية التي تبناها مجلس السيادة الانتقالي في أكتوبر ٢٠٢١. وبذلك أصبح الشعب السوداني في مواجهة مصير مجهول في ظل تصاعد الاقتتال بين الجانبين(عبد الحليم، ٩/ ٧/ ٢٠٢٣).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كل الطرفين يواجهان ضغوطًا تتعلق بالاتفاق الإطاري. حيث يواجه البرهان مقاومة شديدة من قبل الجيش والإسلاميين بسبب ما ينص عليه الاتفاق من تسليم السلطة للمدنيين. من ناحية أخرى يسعى حميدتي إلى إطالة أمد دمج قواته في صفوف الجيش، مستفيدًا من عدم وجود بند في الاتفاق يلزم بفترة معينة أو جدول زمني للدمج. في هذا الإطار، حاول حميدتي كسب تأييد القوى المدنية من خلال المطالبة بأن تكون قواته تحت السيطرة المدنية وليس تحت سيطرة الجيش مستغلًا مخاوف القِوَى المدنية من عودة الإسلاميين وأنصار نظام البشير للحكم (القدس العربي، ٢٤/ ٤/ ٢٠٢٣).

ثالثًا: الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري .

ويرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحميدتي إلى اختلاف الرؤى والتصورات بينهما فيما يتعلق بتطبيق بعض بنود الاتفاق الإطاري وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق تم توقيعه في الخامس من ديسمبر عام ٢٠٢٢ بين أفراد المكون العسكري في السودان وعلى رأسهم البرهان وحميدتي، وعدد من القِوَى المدنية، في مقدمتها ائتلاف إعلان الحرية والتغيير. وقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد ضغوط إقليمية ودولية من كل من الآلية الثلاثية في السودان (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيجاد)، إلى جانب المجموعة الرباعية المكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والإمارات (عبد الظاهر، ٦/ ١٢/ ٢٠٢٣).

وتضمن الاتفاق أربعة أجزاء رئيسية شملت المبادئ العامة وقضايا ومهام الانتقال وهياكل السلطة الانتقالية، والأجهزة النظامية. ولعل من أهم ما نص عليه الاتفاق الإطاري ما يتعلق بـ «إصلاح القطاع الأمني» وذلك من خلال دمج قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي . بالإضافة إلى دمج الفصائل المسلحة الأخرى في إطار الجيش السوداني بقيادة البرهان وهنا اختلف الجنرالان بشأن الجدول الزمني للدمج ففي حين أراد البرهان دمج قوات الدعم السريع في فترة قصيرة لا تتجاوز عامين على أقصى تقدير، رأى حميدتي أن الدمج يمكن أن يحدث بعد ١٠ سنوات، حيث تكون قواته تابعة للقيادة المدنية التي يُفترض أن تتولى السلطة وليس الجيش. وتجدر الإشارة إلى أن كلا الطرفين يواجهان ضغوطًا ذات صلة بالاتفاق الإطاري (Soliman & Hassan,nd)

رابعًا : تحديات الانتقال السياسي في السودان.

إن من بين القضايا التي أثارت خلافًا علنيًا بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير خلال مرحلة التفاوض حول مدة المرحلة الانتقالية كان هناك اختلاف كبير في الآراء. فقد أراد المجلس العسكري إقرار مرحلة انتقالية مختصرة تمتد

بين عام وعام ونصف على الأكثر بينما أصرت قِوَى الحرية والتغيير على تبني مرحلة انتقالية تمتد لأربع سنوات قبل إجراء أي انتخابات، وذلك لضمان إتاحة الفرصة لهيئات الحكم الانتقالي للقضاء الجذري على نظام الإنقاذ. وفي ظل هذا الخلاف، جاءت الوثيقة الدستورية من أجل إحلال مرحلة انتقالية تمتد لثلاث سنوات وثلاثة أشهر، تنتهي في ديسمبر ٢٠٢٢. ومع ذلك جاء اتفاق السلام في جوبا ليزيد هذه الفترة بواقع عام كامل، مما يعني أن المرحلة الانتقالية ستنتهي في السودان في عام ٢٠٢٤. (Sudan International Foundation for Electoral Systems, n.d).

وحتى بعد إصدار قرارات الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١ لم يعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان عن انتخابات عاجلة. بل حدد يوليو ٢٠٢٣ موعدًا لها وهذا يعني استمرار تبني منطق الفترات الانتقالية الممتدة. يبرز هذا الوضع إشكالية رئيسية تتعلق بالخروقات المتعددة للمدد الزمنية المقررة خلال الفترة التي أعقبت توقيع الوثيقة الدستورية مما فتح الباب أمام المزيد من التأجيل في حسم المسار الانتقالي في السودان.

وتدعم الخبرة العالمية هذه المخاوف حيث تؤكد أن الفترات الانتقالية الأطول تزيد من فرص الانتكاس. فطول المدة يؤدي إلى فقدان الزخم المحلي الدافع نحو انتقال سياسي شامل فضلًا عن فقدان الدعم الخارجي فعادة ما يميل المجتمع الدَّوْليّ إلى تبني منطق التسويات بدلًا من دعم التغيير الشامل في ظل وجود الفترات الانتقالية (Alihodži & Nicholas,2019)

ونفذ الشريك العسكري للحكومة الانتقالية انقلاب أكتوبر ٢٠٢١ حيث حل الحكومة وألغى بنود الوثيقة الدستورية التي تتضمن الشراكة مع المدنيين. حيث أدى هذا التغيير إلى تحول موازين القِوَى الثورية لصالح لجان المقاومة بدلًا من النخبة المدنية. فقد تجمع المهنيين أهميته بسبب صراعاته الداخلية، بينما تراجعت الأحزاب السياسية إلى الصفوف الخلفية بعد الهجمة الشرسة التي شنها العسكريون عليها

منذ الساعات الأولى للانقلاب حيث احتجز قادته رئيس الوزراء وعددًا من وزراء حكومته وأعضاء الأحزاب والنقابيين فضلًا عن قتل عشرات المتظاهرين في غضون أيام (إسماعيل، ٢٢ / ١١/ ٢٠٢٣.).

وأبدت العديد من الأطراف السودانية والدولية المعنية باستقرار السودان إدراكًا مبكرًا لحقيقة الوضع المعقد الذي تشهده البلاد. بناءً على ذلك قد تم التوافق على ضرورة السير في مسار ثنائي المراحل يؤسس لحكومة انتقالية قائمة على الشراكة بين المدنيين والعسكريين قبل توسيع هذه المؤسسات لتضم الفصائل المسلحة كشركاء رئيسيين.

ومن شأن توسيع قاعدة المشاركين في تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي باعتباره يعزز من شرعية هذه المؤسسات، خاصةً في ظل التوافق على تأجيل أي مظهر من مظاهر تشكيل الهيئات المنتخبة حتى عام ٢٠٢٤ مما يجعل من الصعب بناء شرعية أصلية عبر اللجوء إلى الهيئة الناخبة. كما أن تقاسم السلطة الشامل في السودان يتمتع بقدرة على تعزيز شرعية مؤسسات الحكم الانتقالي في مناطق الهامش بشكل خاص حيث ترى الكثير من القواعد الجماهيرية هناك في الحركات المسلحة المتحدث الأمثل باسم القضايا المحلية الأمر الذي ساهم في تحقيق مزيد من التماسك خلال المرحلة الانتقالية(الشرق الأوسط، ٢٢/ ٨/ ٢٠٢٠)

ويتضح مما سبق أن الحالة السودانية بعد سقوط الرئيس عمر البشير، برزت تحديات كبيرة في مسار الانتقال السياسي في السودان حيث كان تقاسم السلطة بين المكونين العسكري والمدني محورًا للخلافات تميزت هذه الفترة بالصراعات على النفوذ والسيطرة. مما أثر سلبًا على جهود بناء دولة ديمقراطية مستقرة. وتظهر الأحداث أن الخلافات المستمرة بين المكون العسكري والقوى المدنية قد تعيق تحقيق الأهداف المنشودة. مما يستدعي ضرورة الحُوَار والتفاهم بين جميع الأطراف المعنية لضمان استدامة السلام وتحقيق تطلعات الشعب السوداني.

المحور الثالث : التداعيات الأمنية للحرب السودانية على الدولة الليبية

أولًا – تداعيات الحرب في دارفور ٢٠٢٣ على الدولة الليبية.

إقليم دارفور يُعدّ من الأقاليم الحدودية المهمة في غرب السودان، إذ يتلاقى مع أربع دول هي: ليبيا وتشاد من الغرب، وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى من الجَنُوب. ويتكون الإقليم من خمس ولايات رئيسية هي: الجنينة في الغرب، الفاشر في الشمال، نيالا في الجَنُوب، الضعين في الشرق، وزالنجي عاصمة وَسَط دارفور. ويضم الإقليم مكوّنات عربية وأفريقية يغلب عليها الطابع القبلي، الأمر الذي يجعل البنية القبلية سمةً رئيسية في مجتمعه.

وقد امتد الصراع بين البرهان وحميدتي إلى إقليم دارفور، مما أثار المخاوف من انفجار الأوضاع هناك (النيل الإخباري، ٣٠/ ٤/ ٢٠٢٣). ومن أبرز التداعيات الأمنية لهذا الصراع المسلح اندلاع مواجهات متكررة في ولايات دارفور الخمس، كان أعنفها في الرابع والعشرين من أبريل ٢٠٢٣ بمدينة الجنينة عاصمة غرب دارفور، حيث نشبت معارك دامية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وسرعان ما تحولت تلك المواجهات إلى صراع أهلي بين قبائل عربية وأخرى غير عربية، وعلى رأسها قبيلة المساليت، قبل أن تمتد رقعة الاشتباكات إلى مدينة الفاشر ثم إلى مناطق أخرى متفرقة من الإقليم. وتصاعدت الاشتباكات العنيفة بين قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة المتحالفة مع الجيش السوداني في الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور غرب البلاد بهدف السيطرة على الإقليم الذي يتمتع بموقع استراتيجي قرب ليبيا، التي تهددها هذه الحرب بمشاكل أمنية جديدة، من التهريب إلى ضغط النازحين واستقرار المتمردين بالجَنُوب في حين تسود مخاوف جدية من نهاية السودان إلى دولتين.

ويرى مراقبون أنه في حالة هزيمة حميدتي ربما تحول منطقة الجَنُوب الليبي إلى ملاذ آمن لجنوده الفارين، في حين أن انتصاره سيزيد من قوتهم في جَنُوب ليبيا وسيحول المنطقة، إلى مركز إمداد لقوات الدعم السريع بالأسلحة والغذاء. وحين

كانت ليبيا مستقرة أمنيًا إلى حد كبير خلال عصر القذافي كان السودان يعاني من الحرب في دارفور التي انفجرت منذ عام ٢٠٠٣م التي ساهمت في تكاثر حركات التمرد، التي اتخذت من ليبيا وتشاد مراكز تحرك لها(المركز الدُّوَليّ للدراسات الإستراتيجية، ١٥/ ٥/ ٢٠٢٣). وخصوصًا أن ليبيا تضررت من الحرب التي دارت في دارفور منذ العام ٢٠٠٣، عندما ثار المتمردون ضد الرئيس السوداني السابق عمر البشير واتهامه بتعريضهم للتهميش، وقتها برزت حركات تمرد واتخذت من جَنُوب ليبيا وحدودها والجارة تشاد مواقع لشن هجمات ضد النظام (أميني،٢٥/ ٤/ ٢٠٢٣).

– التداعيات الأمنية المباشرة للحرب السودانية على الدولة الليبية.

إن الفوضى في السودان ستؤدي إلى زيادة النشاط الإجرامي في ليبيا لا سيّما مع استغلال الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية الفراغات الأمنية لتوسيع نطاق عملياتها، وذلك بممارستها لتهريب السلاح، والاتجار بالبشر والأنشطة غير القانونية الأخرى فالصراع يزيد من التوترات على الحدود بين السودان وليبيا مما يمكن الجماعات المسلحة أو الميليشيات من استخدام الحدود كقناة لنقل الأسلحة أو المقاتلين، مما يزيد من خطر النزاع عبر الحدود.

وتصاعدت المخاوف حول انعكاسات تدهور الوضع الأمني في السودان على الوضع الليبي واحتمال عبور نازحين ومليشيات الحدود الليبية الجنوبية. كما حذروا من تأثيرات الصراع على مِلَفّ ترحيل المُرْتَزِقَة في ليبيا والتخلص من ظاهرة الميليشيات وتوحيد المؤسسة العسكرية(سكاي نيوز، ٢٠/ ٤/ ٢٠٢٣).

تُشير المعطيات إلى أن حالة الفوضى في السودان ستفضي إلى تنامي الأنشطة الإجرامية داخل ليبيا، لاسيما مع استغلال الجماعات المسلحة والتنظيمات الإجرامية لحالة الفراغ الأمني من أجل توسيع نطاق عملياتها، عبر ممارسة تهريب السلاح والاتجار بالبشر والأنشطة غير المشروعة الأخرى. ويُسهم الصراع الدائر في السودان في زيادة حدة التوترات على الحدود السودانية–الليبية، وهو ما يتيح للجماعات المسلحة

والميليشيات استخدام تلك الحدود كقنوات لتهريب الأسلحة أو عبور المقاتلين، بما يضاعف من احتمالات نشوب نزاع عابر للحدود.

في هذا السياق، تصاعدت المخاوف بشأن انعكاسات التدهور الأمني في السودان على المشهد الليبي، خصوصًا ما يتعلق باحتمال تدفق النازحين والميليشيات عبر الحدود الجنوبية لليبيا. كما طُرحت تحذيرات من تأثيرات هذا الصراع على مِلَفّ ترحيل المُرْتَزِقَة من ليبيا، والتحديات المرتبطة بالقضاء على ظاهرة الميليشيات والسعي نحو توحيد المؤسسة العسكرية (سكاي نيوز، ٢٠/ ٤/ ٢٠٢٣)

ويعاني جَنُوب ليبيا من أزمات عدة، أبرزها غياب الحماية الكافية للحدود مع السودان وتشاد، في حين جاء قرار الجيش الليبي بإغلاق الحدود مع السودان كخطوة احترازية في ظل استمرار الصراع بين الجيش وقوات دقلو. ويبلغ طول الحدود المشتركة بين ليبيا وتشاد ٣٨٢ كلم، وهي منطقة مفتوحة تُستغل من قبل المجموعات المسلحة والعصابات الإجرامية لتهريب المهاجرين والسلع (العبد الله، ٢٦/ ٤/ ٢٠٢٣).

وتتزايد التهديدات الأمنية نتيجة الفراغ الكبير في الجَنُوب الليبي في حال تفاقم الفوضى، ما يزيد من مستوى القلق بشأن أمن المواقع النفطية الليبية، التي يقع أكثر من ٦٠٪ منها في الجَنُوب. وتمثل هذه العوامل جميعها تحديات كبيرة بالنسبة للوضع السياسي والأمني في ليبيا (علي، ١٩/ ٤/ ٢٠٢٣).

وأدى نزوح السودانيين بأعداد كبيرة، تجاه الحدود الليبية، منذ تفجر الأزمة السودانية إلى إغلاق السلطات الليبية حدودها مع السودان بعدما حذر مجلس النواب الليبي مما وصفه بتأثيرات كبيرة وهناك مخاوفه من تحول الجَنُوب الليبي إلى تجمع لعناصر المعارضة لأنظمة الحكم في الدول المجاورة لليبيا، مع تحول الحدود الجنوبية إلى ممرات لنقل الأسلحة والمرتزقة(ناجي،٢٤/ ٤/ ٢٠٢٣). ونتيجة للأزمات التي يعاني منها جنوب ليبيا ومن بينها الانفلات الأمني وغياب الحماية الكافية للحدود مع دول السودان وتشاد ما يسهل على المعارضة السودانية وغيرهم من المسلحين الانتقال

إلى الجَنُوب الليبي والبقاء هناك لمدد طويلة إذا لم تحدث تسوية قريبة في السودان.

ثالثًا – تداعيات الهجرة الغير شرعية وتهريب الأسلحة وتنامي الإرهاب على الوضع في ليبيا .

وإن الهجرة غير الشرعية شكّلت تحديًا للسلطات الليبية حيث يدخل المهاجر دون معرفة إذا كان يحمل الأمراض أو إذا كان أحد إفراد منظمات الإرهاب. لذا فإن هذه التداعيات شكلت تحديات أمنية للشعب الليبي الذي يعيش حالة من الفوضى والانفلات الأمني، وأن مشكلة الهجرة غير الشرعية لا زالت تؤثر على الدولة الليبية هو ازدياد نسبة البطالة بين السكان مما دفع الكثير من شبابها للانخراط في أعمال شبكات التهريب أو التعاون معهم بسبب نقص السيولة وعدم انتظام المرتبات للموظفين بمؤسسات الدولة والعاملين بالأجهزة الأمنية المختلفة، فعدم توفر فرص عمل لكثير من الأفراد وعدم توفر سبل العيش الكريم، يلجأ كثير من الأفراد إلى العمل كمهربين وإنجاز هذا العمل عن طريق دفع الرشاوي للعناصر المسلحة الموجودة على نقاط التفتيش(العلوي،٢٠/ ٥/ ٢٠١٥).

رابعًا: تداعيات الهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة وتنامي الإرهاب على الوضع في ليبيا

تُعدّ الهجرة غير الشرعية تحديًا كبيرًا أمام السلطات الليبية، إذ يدخل المهاجرون إلى البلاد دون التأكد من أوضاعهم الصحية أو خلفياتهم الأمنية، الأمر الذي يثير المخاوف من احتمال حملهم لأمراض معدية أو انتمائهم إلى تنظيمات إرهابية. وقد أسهمت هذه التداعيات في مفاقمة التحديات الأمنية التي يواجهها الشعب الليبي، في ظل حالة الفوضى والانفلات الأمني التي تعيشها البلاد(الكميشي، ١٢/ ٥/ ٢٠١٧).

كما أن مشكلة الهجرة غير الشرعية ما زالت تلقي بظلالها السلبية على الدولة الليبية، من خلال ارتفاع معدلات البطالة بين السكان، الأمر الذي دفع كثيرًا من الشباب إلى الانخراط في أنشطة شبكات التهريب أو التعاون معها. ويعود ذلك

إلى نقص السيولة النقدية وعدم انتظام صرف المرتبات في مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية المختلفة. وفي ظل غياب فرص العمل ووسائل العيش الكريم، وجد العديد من الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل كمهربين، مستعينين في ذلك بدفع الرشاوى للعناصر المسلحة المتواجدة في نِقَاط التفتيش(الحسن،٢٠/ ٥/ ٢٠١٥م).

ويعتبر الجَنُوب الليبي منطقة عبور جماعات تهريب السلاح والمخدرات في الصحراء الإفريقية وشبكات الدعارة والجريمة المنظمة. كما تشير تقارير أمنية ليبية بالإضافة إلى أن الهجرة غير الشرعية تعد انتهاكًا لسيادة البلاد وخرقًا لقوانين السفر إليها والإقامة فيها (الشريف،٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م).

تُشكّل الهجرة غير الشرعية تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الليبي، إذ تُستغل كقناة لتهريب متطرفين أو دخول مهاجرين يحملون أفكارًا قد تُقوّض القيم الأساسية للنظام السياسي. وقد يكون بعض المهاجرين قد هُجّروا من بلدانهم لأسباب سياسية، الأمر الذي يفتح المجال أمام تأثيرات سياسية خارجية قد تُلقي بظلالها على الداخل الليبي. وفي هذا السياق، تسعى الجماعات الإرهابية إلى استغلال الاضطرابات الأمنية، خاصة في السودان، والوضع الهش في الجَنُوب الليبي، لتنفيذ عمليات تستهدف ليبيا ودول الإقليم.

كما أصبحت ليبيا إحدى الممرات الرئيسية للهجرة السرية نحو أوروبا عبر السواحل القريبة، حيث يسهم انعدام الأمن في المنافذ البحرية والبرية في زيادة هشاشة المراقبة والحماية. وقد جعلت السواحل الليبية المنفتحة على أوروبا البلاد وجهةً رئيسية لشبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين. ورغم أن جميع حدود ليبيا تشهد عمليات تهريب متنوعة، فإن الحدود الجنوبية تُعدّ الأخطر، إذ تشمل تهريب المخدرات والأدوية والبشر، بسبب صعوبة السيطرة عليها.

وتُعدّ السودان أحد أبرز معابر الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا، إذ تدفع عوامل الفقر والبطالة بين الشباب السوداني الكثير منهم إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضل.

ومن شأن استمرار الأزمة السودانية، في ظل غياب اتفاق يُنهي القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع، أن يؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا.

ولا يقتصر الأمر على تهريب الأشخاص فحسب، بل يمتد ليشمل تهريب الأسلحة والسلع والأموال، وهو ما يُضاعف التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه ليبيا والإقليم ككل.

خامسًا – كيف واجهت الدولة الليبية تأثيرات حرب السودان.

جاء قرار الجيش الليبي بإغلاق الحدود كخطوة احترازية في ٢٥ أبريل ٢٠٢٣م الحدود مع السودان بسبب الاضطراب الأمني الذي تشهده الخُرْطُوم وعدة مدن بالبلاد على ضوء المواجهات العسكرية الجارية حيث أعلنت مصادر من القيادة العامة للجيش الليبي قرار إغلاق الحدود المشتركة مع دولة السودان وإرسال تعزيزات عسكرية إلى مدينة الكفرة، وجاء قرار الجيش الليبي بإغلاق الحدود مع السودان كخطوة احترازية مع استمرار الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان دون وجود بوادر لحل قريب(سوا الإخبارية، ٢٥/ ٤/ ٢٠٢٣).

وأصدر رئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية العقيد محمد الخوجة تعليمات بشأن تكثيف

عمل الدوريات الأمنية على الحدود مع السودان وكذلك دعم التمركز الأمني في منفذ العوينات البري جَنُوب شرق ليبيا بما يساهم في حفظ الأمن على الحدود الليبية– السودانية(سليمان،١٣/ ٦/ ٢٠٢٣).

سادسًا – تعاون الجيش الليبي مع إيطاليا لمواجهة تداعيات الحرب السودانية.

اجتمع القائد العام للقوات المسلحة الليبية مع رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني لبحث ملفات الهجرة غير الشرعية والأوضاع في السودان، وبحث مع وزير الداخلية الإيطالي ماتيو بيانتيدوزي آلية توطيد التعاون في المجالات الأمنية ومكافحة

الهجرة غير الشرعية وإعداد البرامج التدريبية للأفراد والعناصر التابعة للأجهزة الأمنية(بوابية الوَسَط،٥/ ٥/ ٢٠٢٣).

ونقلت وكالة الأنباء الإيطالية «آكي»، أن لقاء ميلوني مع المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش الليبي، بأن هناك فرصة لتبادل الآراء حول قضايا أساسية ذات اهتمام مشترك بما في ذلك النمو غير المسبوق لظاهرة الهجرة عبر مياه البحر الأبيض المتوسط نحو إيطاليا(بوابية الوَسَط،٤/ ٥/ ٢٠٢٣).

وأعلنت إيطاليا حالة الطوارئ لمواجهة ازدياد معدلات الهجرة غير الشرعية بينما تعمل السلطات الليبية على ضبط الحدود مع السودان لمراقبة حركة النزوح حيث تعد ليبيا واحدة من أهم دول العبور نحو الاتحاد الأوروبي. (عبد الوهاب،٢٥/ ٥/ ٢٠٢٣)

خاتمة البحث:

ختامًا، تتضح من خلال هذا البحث أن الحرب السودانية (٢٠٢٣–٢٠٢٥م) لم تقتصر آثارها على الداخل السوداني، بل امتدت لتطال دول الجوار، ولا سيما ليبيا، على المستويات الأمنية والإنسانية والسياسية. فقد أدت الاشتباكات المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى تفاقم النزوح وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة عبر الحدود المشتركة. كما أثرت الصراعات الداخلية في السودان على استقرار الدولة الليبية وأدت إلى زيادة هشاشة الوضع الأمني في جنوبها. وتبرز الحاجة الملحة لتعزيز التنسيق الأمني بين البلدين، وتقديم استجابات إنسانية عاجلة، ودعم جهود الاستقرار في السودان عبر التعاون الإقليمي والدولي. إن فهم جذور الصراع وأطرافه ومساره الزمني يسهم في وضع استراتيجيات فعالة للحد من تداعياته على الأمن الإقليمي. وفي النهاية، يؤكد البحث أن الأمن الليبي مرتبط بشكل مباشر بقدرة السودان على تحقيق الاستقرار الداخلي وإدارة خلافاته السياسية والعسكرية بصورة سلمية.

أهم نتائج الدراسة:

١ – تأثير مباشر للحرب السودانية على الأمن الليبي:

– أظهرت الدراسة أن النزاع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع أدى إلى تهديد الأمن في الجَنُوب الليبي، خاصة عبر الحدود المشتركة بطول ٣٨٢ كم.

– تصاعد الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والبشر بات مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالفوضى في السودان.

٢ – استمرار النزوح واللجوء:

– النزاعات في دارفور والمناطق الحدودية دفعت آلاف المدنيين إلى النزوح نحو ليبيا، ما أدى إلى ضغوط على البنية التحتية والخدمات الأمنية والإنسانية.

٣- تفكك السلطة في السودان وانعكاسه على المنطقة:

– الصراع الطويل الأمد أدى إلى هشاشة المؤسسات السودانية، ما عزز نشاط الجماعات المسلحة وفتح الباب لتدخلات خارجية، وزيادة خطر الحروب بالوكالة.

٤- تفاقم التوترات بين القِوَى المحلية في السودان:

– الخلافات بين البرهان وحميدتي حول دمج قوات الدعم السريع وإصلاح الجيش ساهمت في استمرار النزاع وتأخر أي حل سياسي، وهو ما انعكس على استقرار الحدود الليبية.

٥- أثر تاريخي وسياسي:

– جذور النزاع تعود إلى سياسات البشير السابقة، والانقسامات العسكرية، وعدم الاستقرار السياسي المستمر منذ الثورة في ديسمبر ٢٠١٨، ما جعل ليبيا أكثر عرضة للتداعيات.

٦- تهديد استراتيجي للجنوب الليبي:

– هناك احتمال استخدام الأراضي الليبية كممر أو ملاذ لقوات سودانية متأثرة بالصراع، ما يعقد الأمن الداخلي الليبي ويهدد الحدود.

أهم التوصيات:

١- تعزيز الأمن على الحدود:

– إنشاء نِقَاط مراقبة ومراكز أمنية على طول الحدود المشتركة مع السودان.

– تنسيق أمني مشترك مع السلطات السودانية لمراقبة تهريب الأسلحة والمسلحين.

٢- استجابة إنسانية فعّالة:

– توفير مأوى مؤقت وخدمات أساسية للنازحين من السودان.

– التعاون مع المنظمات الدولية لتقديم الدعم الإنساني وتقليل تأثير النزوح على المجتمع الليبي.

٣– مكافحة الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة:

– تعزيز قدرات الشرطة والجيش الليبي على مكافحة تهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية.

– تكثيف الاستخبارات الحدودية ومراقبة تحركات الجماعات المسلحة.

٤– دعم الاستقرار السياسي السوداني:

– التعاون مع شركاء إقليميين ودوليين لدعم جهود الوساطة في السودان، لتقليل تداعيات النزاع على الأمن الإقليمي.

– متابعة نتائج أي اتفاقات سياسية في السودان لضمان استقرار الحدود الجنوبية لليبيا.

٥– إشراك المجتمع المدني:

– دعم المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية لتكون قادرة على مواجهة أي تهديدات أمنية أو اجتماعية.

– العمل على دمج النازحين ضمن برامج تنموية للحد من الفوضى.

٦– تعزيز التعاون الإقليمي:

– تفعيل دور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية لدعم الحلول السلمية للنزاع السوداني.

– تعزيز آليات التنسيق بين ليبيا والسودان ودول الجوار لضمان مراقبة أمن الحدود بشكل مستدام.

أولًا: المصادر العربية

١- الكتب:

١- أبو شوك، أحمد إبراهيم، الثورة السودانية (٢٠١٨-٢٠١٩): مقاربة توثيقية - تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ٦٤٠ صفحة.

٢- إسماعيل، عزام، لماذا أثار اتفاق البرهان مع حمدوك غضب قِوَى الثورة، دويتشه فيلا، ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣، الرابط: https://shorturl.at/degI

٣- بشارة، عزمي، تحديات بحجم السودان وثورته، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ٦٤٠ صفحة.

٤- عبد الكريم أحمد محمد، شعبان عصام، آخر أيام البشير الثورة المرحلة الانتقالية، مصر: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ٢٢٣ صفحة.

٥- دعاس، سميحة، الصراعات والحروب الأهلية في السودان: دارفور نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ١٦٤ صفحة.

٦- أحمد، نورهان سعد، الصراع المسلح السوداني: العوامل – التداعيات – التحديات، ألمانيا – برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢١، ١٣٤ صفحة.

٧- حامد، إكرام محمد صالح، القِوَى السياسية وترتيبات المرحلة الانتقالية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، ٢٠٢٣.

٨- حامد، إكرام محمد صالح، خريطة وتوازن القِوَى الفاعلة في المشهد السوداني الداخلي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣، الرابط: https://acpss.ah-ram.org.eg/News

٢- الدوريات والمقالات:

١- بلدو، سليمان، المسببات الجوهرية للانتفاضة، جامعة لندن، ١٢/ ٢/ ٢٠١٩، تم مشاهدتها ٦/ ٧/ ٢٠٢٣.

٢- عريف، محمد عبد الرحمن، ميزانية السودان ٢٠١٨: من يعطي الخبز يعطي الشرعية، القدس العربي، ١٢/ ١/ ٢٠١٨، الرابط: https://bit.٣g٢anPh/ly

٣- الشرق الأوسط، صراع القبائل السياسي في السودان يهدد الفترة الانتقالية، ٢٢/ ٨/ ٢٠٢٠، الرابط: ٣yFfy٠E/https://bit.ly

٤- الشريف، إيمان، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٠.

٥- العلوي، الشيخ الحسين، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا: معاناة إنسانية برسم التسعير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٥، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports

٦- الكميشي، أحلام محمد، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، صحيفة المستقبل الليبية، ١٢/ ٥/ ٢٠١٧، ص٣١.

٣- التقارير والوثائق الرسمية:

١- منظمة العفو الدولية، ينبغي وقف أعمال المضايقة والترهيب والرقابة ضد الصحفيين في السودان، ٢/ ١١/ ٢٠١٨، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/sudan

٢- مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملًا بالقرار ١٥٩١، ١٠/ ٩/ ٢٠١٩، الرابط: https://reliefweb.int/report/sudan/fina

٣- المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، احتجاجات السودان: عوامل استمرارها وآفاقها، ١١/ ٢/ ٢٠١٩، الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/

٤- منظمة العفو الدولية، يجب على السلطات العسكرية أن تقوم بالقطيعة مع اعتداء البشير على حقوق الإنسان، ١١/ ٤/ ٢٠١٩، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/pressrights

٥- منظمة العفو الدولية، وثيقة رقم AFR ٥٤/١٨٩٣/٢٠٢٠: العدالة لضحايا قمع الاحتجاجات في السودان، ١٠/ ٣/ ٢٠٢٠، الرابط: https://www.amnesty.org

٦- ريدرس ومركز SOAS، التحول الديمقراطي في السودان لدعم الحياة، قانون حقوق الإنسان، يونيو ٢٠٢٢.

٤- القنوات الإخبارية والمواقع الإلكترونية:

١- قناة الجزيرة، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٢١، اعتقال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك ووزرائه، الرابط:

https://www.aljazeera.com/news

٢- أكسترا نيوز، ٥/ ١٠/ ٢٠٢١، قرارات هامة لرئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، الرابط:

https://www.youtube.com/watch

٣- مزدلفة، عثمان، قوات الدعم السريع في السودان من حليف للجيش إلى قوة متمردة، الجزيرة، ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٣، الرابط:

https://www.aljazeera.net/politics

٤- قناة العربية، ١٦/ ٤/ ٢٠٢٣، قوات الدعم السريع تتعرض لهجوم في بورتسودان، الرابط:

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/

٥- جريدة المدن، ٢٠/ ٤/ ٢٠٢٣، الدعم الأجنبي لأطراف النزاع في السودان، الرابط:

https://www.almodon.com/arabworld/2023/4/20

٦-سوا الإخبارية، ٢٥/ ٤/ ٢٠٢٣، ليبيا تغلق حدود السودان المشتركة، الرابط: https://palsawa.com/post

٧- سكاي نيوز عربية، ٢٠/ ٤/ ٢٠٢٣، مخاوف أمنية في الجَنُوب الليبي بسبب أحداث السودان، الرابط:

https://www.skynewsarabia.com

٨- بوابة الوَسَط – القاهرة، ٤-٥/ ٥/ ٢٠٢٣، تشكيل لجان مشتركة لمراقبة وتأمين حدود ليبيا الجنوبية، الرابط: https://alwasat.ly

٩- القدس العربي، ٢٤/ ٤/ ٢٠٢٣، أزمة السودان: الأسباب والتداعيات، الرابط: https://www.alquds.co.uk/

١٠- بوابة الوَسَط، ٢٥/ ٥/ ٢٠٢٣، الأزمة السودانية تهز الهجرة غير الشرعية، الرابط: https://www.sky-newsarabia.com/middle-eas

ثانيًا: المصادر الأجنبية

Alihodžić, S., & Matatu, N. (2019). Timing and sequencing of transitional elections. International IDEA Policy Papers (No. 18), pp. 9, 24.

IFES. (n.d.). Sudan. International Foundation for Electoral Systems. Retrieved from https://www.ifes.org/sudan

Soliman, A., & Hassan, Y. (n.d.). Resolving Sudan's crisis means removing those fighting. Retrieved from https://www.chath

Verhoeven, H. (2023, April 20). The political economy of conflict and energy in Sudan. Center for Global Energy Policy. Retrieved from https://www.energypolicy.columbia.edu/qa-the-